E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/84/Add.1
20 January 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الطفل

بيع الأطفال ، وبغاء الأطفال ، والمواد الاباحية عن الأطفال

تقرير مقدم من السيد فيتيت موناربورن ، المقرر الخاص
وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ١٩٩٣/٨٢

اضافة

زيارة المقرر الخاص الى نيبال

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٢٥	٢
أولا -	بيع الأطفال	٢٦-٤٧	٩
	ألف - البيع بهدف التبني	٢٧-٣٢	٩
	باء - استغلال عمل الطفل	٣٣-٤٣	١٠
	جيم - بيع الأعضاء	٤٤-٤٦	١٤
	دال - أشكال البيع الأخرى	٤٧	١٤
ثانيا -	بغاء الأطفال	٤٨-٥٧	١٤
ثالثا -	المواد الاباحية عن الأطفال	٥٨-٥٩	١٧
رابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٦٠	١٧

GE.94-10300 (A)

مقدمـــة

١- قام المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال بزيارة نيبال في الفترة من ١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بناء على دعوة من الحكومة. وأثناء زيارته أجرى مقابلات مع كل من المسؤولين الحكوميين وممثلي القطاعات غير الحكومية. كما أجرى محادثات مختلفة مع الأطفال، وقام برحلات ميدانية إلى كاتماندو، وبيراتناغار، وياهابا، وسندهوبالشوك، ونواكوت، ونيبالغانج. ويعرب المقرر الخاص عن شكره الحار لحكومة نيبال وجميع من قابلهم أثناء زيارته على حسن الضيافة والمناقشات المفتوحة والصريحة والمعلومات المقدمة . وقد أتيحت له حرية الاتصال بجميع قطاعات المجتمع التي طلب الاتصال بها.

٢- وقد أولى المقرر اهتماما خاصا لمسألة بيع الأطفال، بما في ذلك البيع للتبني، واستغلال عمل الطفل، وبيع الأعضاء، وبغاء الأطفال، والمواد الاباحية عن الأطفال. وتم استكمال المعلومات المتعلقة بتلك المسائل أثناء الزيارة عن طريق الكثير من المقابلات الميدانية. وإجمالا، كانت التجربة بنّاءة جدا، ومن المأمول أن تساعد التوصيات الواردة في نهاية هذا التقرير كلا من حكومة وشعب نيبال في تعبئة جهود فعالة وسريعة للتصدي للمسائل الباعثة على القلق موضوع هذه الولاية. ومنذ البداية كان ينبغي إيلاء الاعتبار لصعوبتين صودفتا في إعداد هذا التقرير. أولا، ونظرا لضيق الوقت الذي كان مخصصا للزيارة، لم تكن بعض المعلومات التي تم جمعها شاملة على النحو المرغوب. وثانيا، فإن الكثير من النشرات المكتوبة حول هذا الموضوع موجود في نيبال، ولذلك كانت إمكانية الحصول عليها لأغراض هذا التقرير أصعب مما يجب.

نظرة اجمالية

٣- نيبال بلد غير ساحلي يسكنه ١٩ مليون نسمة تقريبا، وتتركز نسبة ٩٠ في المائة من سكانه في المناطق الريفية[١]. ويشكل البلد جزءا من سلسلة جبال الهيمالايا ويمكن تقسيمه إلى ثلاث مناطق: الإقليم الجبلي، وإقليم التلال، والمناطق المنخفضة أو تاراي. وهناك عدة مجموعات عرقية ، بما في ذلك المجتمعات الأصلية مثل التامانغ في المناطق الجبلية، والثاروس في المناطق المنخفضة. والهندوسية هي الديانة السائدة في البلد. وبعد فترة طويلة من الحكم الاستبدادي، اعتمد البلد نظاما ديمقراطيا في عام ١٩٩٠. وأصبح النظام الملكي للبلد مَلَكية دستورية.

٤- وفي البلد الكثير من المناطق الوعرة، ويحده الهند وبوتان والصين. والفقر منتشر في نيبال التي تندرج في عداد أقل البلدان نموا. وطبقا لتقرير حديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن أكثر من نصف السكان يعيشون دون مستوى الفقر المطلق وأكثر من ٩٠ في المائة من السكان ما زالوا يعتمدون على القطاع الزراعي الذي يمثل ٦٠ في المائة تقريبا من مجموع الناتج المحلي الإجمالي[٢].

٥- وفي تقرير التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٣ الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن ترتيب نيبال هو ١٥٢ من ١٧٣ بلدا من حيث تصنيف مؤشر التنمية الإنسانية القائم على أساس قياس متوسط العمر المتوقع، ومعرفة القراءة والكتابة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد[٣]. وهناك تفاوت كبير، يلاحظ في الظلم في حيازة الأراضي . واستنادا إلى مُعامل جيني Gini الذي استخدمته الأمم المتحدة لقياس هذا التفاوت (الذي يتراوح من صفر إلى ١: كلما اقتربت القيمة من ١، كلما كان التفاوت أكبر)، تحدد القياس عند ٠,٦٠، وهو ما يدل على وجود تفاوت كبير[٤]. وتتلخص الحالة العامة فيما يلي:

"يُعَد معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين، والذي يبلغ ٤٠ في المائة، من بين أدنى المعدلات في آسيا. وهناك تفاوت حاد بين الجنسين . إذ أن معدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث (٢٠ في المائة) لا يزيد على ثلث نظيره بين الذكور. ومتوسط العمر المتوقع للإناث (٥٣ سنة) أقل منه بالنسبة للذكور (٥٥ سنة) ... ويُظهر تقرير التنمية الإنسانية وجود فجوات واسعة بالنسبة للمجتمعات الريفية والحضرية في جميع المجالات الاجتماعية - الاقتصادية ... وحيث أن متوسط دخل الفرد في البلد راكد أيضا، فمن الواضح أن الدلائل الأساسية لمؤشر التنمية الإنسانية تتحرك تحركا بطيئا"[٥].

٦- وتعترف السلطات الوطنية بما يبدو من ازدياد الفقر سوءا في قطاعات معينة من المجتمع، في الوقت الذي يقترن فيه ذلك بمعدل مرتفع للنمو السكاني:

"إن نيبال، التي يبلغ دخل الفرد فيها ١٧٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة تُعَد من أفقر بلدان العالم. ومما يزيد الأمر سوءا أن عدد الفقراء ينمو بصورة مطردة. وزاد معدل الحرمان من ٤٢,٦ في المائة من السكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر المطلق (الذين لا يحصلون على أدنى مستوى لاستهلاك السعرات الحرارية وهو ٢٥٠ ٢) في عامي ١٩٨٤-١٩٨٥ إلى ما يقدر بنسبة ٤٩ في المائة في عامي ١٩٩٢/١٩٩٣"[٦].

٧- ويتسبب عامل الفقر وأوجه الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي في وقوع خسائر كبيرة في صفوف الأسر والأطفال. ويعتبر هذان العاملان في أغلب الحالات أهم أسباب انهيار الأسر وتفككها، مما يؤدي إلى وقوع الأطفال ضحايا لأشكال متنوعة من الاستغلال. ويساعد على تفاقم هذه الحالات تاريخ وطني متشبع بالنظام الأبوي، والحكم الاستبدادي، والتقاليد الاجتماعية - الثقافية السلبية مثل نظام الطوائف الاجتماعية المنغلقة . وبرغم التحول إلى الحكم الديمقراطي في عام ١٩٩٠، فإن آثار الماضي الظالم ما زالت ماثلة حتى الوقت الراهن.

٨- وتوحي التقديرات الحالية بأن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين وقت الميلاد و١٤ سنة يشكلون ٤٢ في المائة من إجمالي عدد السكان، وأن البنات يشكلن ٤٨ في المائة من إجمالي عدد الأطفال[٧]. وفي عام ١٩٨٨ كان عدد الأطفال من البنات ٣,٨ ملايين طفلة تقريبا.

٩- ومن دواعي القلق بوجه خاص التمييز بين الجنسين الذي يترك أبلغ الأثر على الأطفال البنات. إذ تنخفض فرص حصول البنات على الضرورات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. كما أن نيبال من البلدان القليلة في العالم التي يرتفع فيها معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات فيما بين البنات عن هذا المعدل بين البنين (أعلى بنسبة ٥ في المائة)[٨]. كما أن حالات الاستغلال أكثر بالنسبة للبنات على نحو ما تدل عليه الملاحظة التالية:

"تؤثر الممارسات المتصلة بمقدار المهر المقدم للعروس، وشتى العادات المتصلة بالزواج، على المركز الاجتماعي للطفلة في مجتمعات عرقية مختلفة. وتتأثر التنشئة الاجتماعية للأطفال البنات بمشاعر القلق المتصلة بالطهارة الجنسية وضرورة ترتيب الزيجات. ودائما ما يُنظر إلى الطفلة على أنها عبء اقتصادي إلى أن تتزوج ... وتدل المعلومات على أن نيبال تتسم بواحد من أعلى مؤشرات تفضيل الابن الذكر في العالم. وتعم البهجة هناك لميلاد الطفل بينما تعم التعاسة لميلاد الطفلة ... وأحيانا تتخذ القيمة الاجتماعية المنخفضة للبنت في صورة متطرفة تتمثل في تجارة البنات. فيتم بيع البنات ودفعهن إلى البغاء من أجل الربح ... ويلاحظ المناصرون للأطفال البنات في أغلب الأحوال أن عجائز النساء في الأسر الكبيرة يُعتبرن من العوامل ذات الأثر في استدامة الاتجاهات التمييزية المتصلة بقيمة المرأة وقدراتها ودورها الملائم. وبالنظر إلى هذه المفارقة الساخرة فانه من المقترح وجوب تعليم النساء حتى يكففن عن تشويه سمعتهن ويغرسن في أذهان بناتهن صورة إيجابية لأنفسهن"[٩].

١٠- ويزيد الأمر سوءا تلك الرواسب المتبقية من عهد العبودية رغم إلغائها منذ وقت طويل. فتظهر في نظام العمل العبودي القائم (نظام كامايا) الذي بموجبه تبقى الأسر في دائرة دائمة من المديونية لمالكي الأرض وتضطر إلى تسديد ديونها عن طريق العمل ، بما في ذلك عمل الأطفال ، في ظل ظروف تتسم بالاستغلال .

١١- وبخلاف سيناريو الفقر والظلم الاجتماعي، ينبغي ملاحظة وجود الكثير من العوامل الإجرامية في العمل تسيء معاملة الأطفال وتستغلهم لتحقيق أرباح فاحشة. ويظهر ذلك بوجه خاص في بيع الأطفال والمتاجرة بهم على نطاق واسع داخل نيبال وخارج حدودها على السواء. ومن الواضح أن المتاجرة بأطفال نيبال في الهند منتشرة انتشارا واسعا. ويرجع ذلك جزئيا إلى الحدود المفتوحة بين البلدين الأمر الذي يتطلب مراقبة أدق في المستقبل.

القوانين/والسياسات/والممارسات

١٢- وعلى الصعيد الدولي، شاركت نيبال في صياغة مجموعة متنوعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لها أثرها على الأطفال، وهي دولة طرف في عدد منها. وهي تتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، وعلى الأخص اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩. وبالإضافة إلى ذلك، فهي دولة طرف في الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦، والبروتوكول الخاص بتعديل الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٥٣، والاتفاقية التكميلية الخاصة بابطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام ١٩٥٦. وبموجب هذه الصكوك كلها فإن بيع الأطفال والمتاجرة بهم يعتبر أمرا غير قانوني، ومن ثم فهناك التزام على نيبال باتخاذ إجراء فعال لمناهضة تلك الممارسات السيئة.

١٣- وترد في اتفاقية حقوق الطفل نصوص مناهضة لبيع الأطفال بقصد التبني، واستغلال عمل الأطفال، والمواد الاباحية عن الأطفال، ومجموعة متنوعة من المشاكل الأخرى المتصلة ببيع الأطفال والمتاجرة بهم. وبموجب هذه الاتفاقية، تلتزم نيبال بتقديم تقرير بصورة دورية إلى لجنة حقوق الطفل التي ترصد امتثال الدول للاتفاقية. وقد حل بالفعل موعد تقديم التقرير الأول لنيبال وهناك تلهف على وصوله ، إذ أنه سيكون وسيلة لرصد الحالة على الصعيد الوطني والمحلي بصورة أوثق. واستكمالا لذلك، فإن نيبال من الدول الموقعة على الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه الذي ساندته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، والذي تحدد له إطار زمني لتنفيذ برنامج عمل من أجل الأطفال.

١٤- وعلى الصعيد الإقليمي، يتضح التزام نيبال بالمسائل المتصلة بالأطفال في اطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ويعتبر قرار كولومبو بشأن الأطفال لعام ١٩٩٢، الذي اعتمدته رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ذا أهمية خاصة في هذا الصدد وفيه التزمت جميع البلدان بخطة عمل وطنية لتنفيذ الإعلان العالمي لعام ١٩٩٠ والذي ينص على ما يلي:

"إن بعض التحديات الأكثر إلحاحا في المنطقة تتمثل في الظروف الصحية والغذائية والتعليمية والاجتماعية غير المقبولة لنسبة كبيرة من الأطفال ، وتعرضهم لإساءة المعاملة والعنف والأخطار البيئية، وتحميلهم مسؤوليات البالغين مثل الأمومة في سن صغيرة وتشغيل الأطفال والمتاجرة بهم. وتتطلب المتاجرة بالأطفال بصورة خاصة وعلى نحو عاجل تعاونا ثنائيا وإقليميا على السواء"[١٠]. وتهدف رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بصورة خاصة الى جمع المزيد من الموارد للتنمية الإنسانية وتقليل الفقر لتلبية احتياجات الأطفال ، ومن أجل نقل السلطة إلى المستوى المحلي. ويتضمن الإجراء المقترح وتوفير فرص أكبر للحصول على التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات، ورفع سن زواجهن، وخفض التفاوت بين الجنسين، والقضاء على عمل الأطفال. ويعزز تلك الإجراءات عقد رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي للأطفال البنات.

١٥- وعلى الصعيد الوطني، وبعد فترة طويلة من الحكم الاستبدادي المطلق وغير النيابي، صدر دستور جديد في عام ١٩٩٠. وهو يمنع صراحة بيع الأشخاص والمتاجرة بهم:

"وتنص المادة ٢٠ على ما يلي:

١- يُحظر الاتجار بالانسان ، والعبودية ، والاسترقاق والعمل القسري بأي شكل من الأشكال. ويعاقَب على أية مخالفة لهذا النص بموجب القانون...

٢- يُحظَر توظيف أي قاصر للعمل في أي مصنع أو منجم، أو اشراكه في أية أعمال خطرة أخرى".

١٦- وهناك مجموعة متنوعة من القوانين المكملة للدستور، بعضها سابق على الدستور نفسه. وتعتبر المدونة القانونية، أو "ملوكي آين" ، ذات أهمية خاصة في هذا الصدد . وقد صدرت هذه المجموعة في القرن التاسع عشر وأُدخلت عليها تعديلات كثيرة منذ ذلك الوقت. وترد فيها مجموعة متنوعة من الأحكام المناهضة لاستغلال الطفل. وعلى سبيل المثال، تحظر استعباد أو بيع أي شخص. وهي تمنع فصل القاصر (الذي يقل عمره عن ١٦ سنة) عن الوصي القانوني عليه دون موافقة هذا الأخير، وكذلك تحظر زواج الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٦ سنة. وهي تفرض شروطا مختلفة فيما يتعلق بالتبني. وأما مضاجعة طفلة يقل عمرها عن ١٤ سنة فتعتبر اغتصابا، سواء أكان ذلك برضائها أو بغير رضائها.

١٧- وفي عام ١٩٨٦ صدر قانون (حظر) الاتجار بالإنسان للتصدي لبيع الأشخاص والمتاجرة بهم، بما في ذلك الأطفال. ويطبق القانون خارج الحدود على النحو الآتي:

"٢- يحاكم ويعاقب أي شخص ارتكب خارج نيبال أي جريمة معاقب عليها بمقتضى هذا القانون ، كما لو كان قد ارتكب تلك الجريمة داخل مملكة نيبال" .

١٨- وتشمل المتاجرة بالإنسان الحالات التالية:

"٤- (أ) بيع أي انسان أيا كانت الدوافع ؛

(ب) أخذ أي شخص خارج البلاد بقصد بيعه؛

(ج) إجبار أية امرأة على ممارسة البغاء عن طريق الإغواء أو الفتنة، أو الخداع، أو التهديد، أو التخويف، أو الضغوط، أو غير ذلك؛

(د) تدبير مؤامرة لارتكاب أي عمل من الأعمال المذكورة..."

١٩- ومن الجدير بالاهتمام أن القانون يقلب عبء الإثبات في هذا الصدد . ففي حالة الادعاء بالمتاجرة بالنساء من أجل ممارسة الدعارة ، يقع على عاتق المتهم عبء نفي هذا الادعاء .

٢٠- وفي عام ١٩٩٢ صدر قانون العمل الجديد بمزيد من الأحكام المحددة المناهضة لاستغلال عمل الطفل، ليحل محل قانون سابق خاص بالعمل في المصانع . وبموجب القانون الجديد، يعرّف "الطفل" بأنه الشخص الذي يقل عمره عن ١٤ سنة ، بينما يعرّف "القاصر" بأنه الشخص الذي يتراوح عمره بين ١٤ و١٨ سنة. ويحظر توظيف الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، بينما يخضع عمل القصّر للتنظيم، إذ لا يمكن توظيفهم إلا فيما بين الساعة السادسة صباحا والسادسة مساء.

٢١- وأحدث إضافة للإطار التشريعي تتمثل في قانون الأطفال لعام ١٩٩٢. ويعرّف "الطفل" بأنه الشخص الذي يقل عمره عن ١٦ سنة. ويحظر القانون التمييز بين البنات والأبناء، ويسمح للأبناء بالتبني بالاتصال بآبائهم الطبيعيين. وهو يمنع استخدام الأطفال للتسول وتقديم الأطفال كقرابين لإله أو إلهة. وللتصدي للاستغلال الجنسي وغيره من ضروب الاستغلال، تنص المادة ١٥ على الآتي:

"١- يحظر إشراك الطفل أو استخدامه في مهنة غير أخلاقية.

"٢- يحظر تصوير الطفل أو السماح بتصويره، كما يحظر توزيع هذه الصورة أو عرضها بقصد إشراك الطفل في مهنة غير أخلاقية.

"٣- يحظر نشر أو عرض أو توزيع صورة أو أحداث شخصية أو أوصاف لطفل من شأنها أن تلطخ شخصية هذا الطفل.

"٤- يحظر إشراك الطفل في بيع أو توزيع أو تجارة المشروبات الكحولية أو العقاقير المخدرة أو أي عقاقير أخرى".

٢٢- والقانون المتعلق بعمل الطفل يعززه قانون الأطفال الذي يحتوي على نص يحظر تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، بينما يتم تنظيم تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٦ سنة

تنظيما صارما. وتنص المادة ١٧ على المساواة في الأجور بين الأطفال العاملين دون تمييز، وعلى حمايتهم من الأعمال الخطرة . كما ينص القانون على انشاء مجلس إشرافي مركزي/وللمقاطعة .

٢٣- وبخلاف القوانين المذكورة، فإن خطة التنمية الوطنية الثامنة (١٩٩٢-١٩٩٧) لها أثرها على تنمية الأطفال. وهي تجعل من تخفيف حدة الفقر وتنمية الطفل، هدفا ذا أولوية بما في ذلك التعليم الابتدائي المجاني، وتوفير الخدمات الصحية، ورعاية الأطفال الذين يواجهون المصاعب، والتعاون مع القطاع غير الحكومي[١١]. وفضلا عن ذلك، يركز برنامج عمل وطني للأطفال لعقد التسعينات على الوفاء باحتياجات الأطفال فيما يتعلق بالصحة، والتغذية، والتعليم، والمرافق الصحية، وتخفيف حدة الفقر، وعلى التصدي لاستغلال الأطفال الذين يواجهون مصاعب.

٢٤- وبينما يتواجد الإطار التشريعي وإطار السياسة اللازمان للوفاء بحقوق الأطفال بدرجة معينة في مكانهما الصحيح في نيبال، فمن الواضح أن هناك تنفيذا سيئا وإعمالا ضعيفا على الصعيدين الوطني والمحلي، وهي حالة يزيدها سوءا أوجه القصور التالية:

(أ) هناك فرق بين المعيار الوطني والمعيار الدولي لتحديد الطفولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى بعض صور التضارب . فبينما تحدد اتفاقية حقوق الطفل سن ١٨ سنة على أنه الحد الفاصل بين الطفولة والنضج ، فإن قانون الأطفال الجديد يحدد لذلك سنا أقل (١٦ سنة في الأصل).

(ب) هناك معايير مختلفة للعمر في القوانين الوطنية. فمثلا ينظم قانون العمل تشغيل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٨ سنة، بينما ينظم قانون الأطفال تشغيل من تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٦ سنة.

(ج) نظرا لعدم تسجيل الكثير من المواليد، يصعب إثبات عمر الأطفال. ومن المحتمل بالنسبة لمن لا يحملون أوراقا مسجلة أن يعانوا من مساوئ مضاعفة عندما يحاولون المطالبة بأية مزايا متاحة للأطفال وتضر هذه الظاهرة بوجه خاص بأعضاء المجتمعات الأصلية التي تعيش في المناطق النائية.

(د) وتتسم القوانين والسياسات بالضعف فيما يتصل بالإجراءات الوقائية ، وخاصة فيما يتعلق بالوقاية من الفقر وتفكك الأسرة. أما المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي، والاعانات العائلية ، والعدالة والإنصاف الاجتماعيين، فما زالت معلقة منذ وقت طويل للغاية. كما أن إعادة تخصيص الموارد، مثل الأرض، متأخرة ولم تنلح حتى الآن إعادة توزيع الأرض بسبب ما يثيره أصحاب المصالح المكتسبة والصفوة الحاكمة من عقبات . وأما الفقر وتدهور حالة البيئة فيشكلان عامل "ضغط" مستمر يجبر الأسر على التفكك والهجرة؛ وفي هذه الحالة يصبح الأطفال أكثر تعرضا لإساءة المعاملة، والإهمال، والاستغلال.

(هـ) يتوقف تنفيذ قوانين عديدة، مثل الدستور، على تدخل عدة وزارات وعلى البيروقراطية. وهذا يعني في الواقع أن الحقوق المنصوص عليها في هذه القوانين لا يسهل التقاضي بشأنها ؛ ومن الصعب اللجوء إلى المحاكم لوضعها موضع التنفيذ. وعلى أية حال، ونظرا للفارق المادي والفكري الموجود بين أغلب السكان الريفيين أساسا والأميين غالبا من ناحية، وبين الهيكل القضائي الرسمي من ناحية أخرى، فانه توجد فجوة شاسعة بين توفر سبل الانتصاف القانونية وبين الإمكانية الحقيقية لاستخدام سبل الانتصاف المذكورة .

(و) غالبا ما تكون سلطات إنفاذ القانون ضعيفة، وتعاني من نقص الموظفين، وانعدام التدريب، والفساد . ومن الجدير بالاهتمام أن الشرطة اشتكت للمقرر الخاص، أثناء حوار دار بينهما، من أن قوانين العمل لا تخول الشرطة صراحة سلطة القيام بحملات تفتيشية مفاجئة على المصانع غير القانونية، وأن ذلك يدخل في إطار ولاية مفتشي العمل. وهذا النوع من الارتباك "وتداخل الاختصاصات" لا يبشر بخير بالنسبة لانفاذ القانون ولا لحماية الأطفال .

(ز) وأيا ما كانت القوانين والسياسات الموجودة، فهناك أيضا مجموعة كبيرة من العادات والمعتقدات التي تكرس الاستغلال والتي لا يمكن محوها بين عشية وضحاها. فهي تنتظر عملا مجتمعيا ذا قاعدة عريضة وتنشئة اجتماعية وعملية تعليمية لتغيير المواقف والثقافات أو "الأقنعة الثقافية" التي لا تتفق مع المعايير الدولية.

(ح) هناك شبكة اجرامية واسعة تستغل الأطفال وتسيء استخدام الحدود المفتوحة مع الهند. ولا يزال التعاون عبر الحدود غير كاف لمنع استغلال الأطفال وضمان عودتهم بسلام وبالتالي إعادة تأهيلهم.

٢٥- وتظهر العيوب بشكل أوضح عندما يتحول المرء بمزيد من التحديد إلى شتى قطاعات بيع الأطفال.

أولا - بيع الأطفال

٢٦- هناك أربعة مجالات تعتبر موضع الاهتمام في هذه المهمة: البيع بهدف التبني، واستغلال عمل الطفل، وبيع الأعضاء، ومجال أخير يشمل أشكال البيع الأخرى.

ألف - البيع بهدف التبني

٢٧- من الممكن أن يترتب على التبني في حالات كثيرة أثر إيجابي يتمثل في العثور على بيئة أسرية للأطفال. ومع ذلك، فإن المتاجرة والمتاجرين يسيئون إليه أحيانا ويستغلونه.

٢٨- وكان التبني المحلي في نيبال مقصورا أصلا بحكم التقاليد على الأطفال الذكور . ومع ذلك، تنص المدونة القانونية "ملوكي آين" الآن على جواز تبني كل من الأطفال الذكور والإناث على السواء . وهي تنص على عدد من الشروط لتنظيم التبني تشمل الشروط الآتية:

"٣- يحظر تبني الأطفال على أي رجل لديه ابن خاص به، أو امرأة لها زوج على قيد الحياة أو لديها ابن خاص بها أو من أبناء ضرّتها. وإذا ما حدث التبني فيجب إلغاؤه.

"٤-(أ) يجوز تبني أي طفل يقل عمره عن ١٦ سنة وليس أبوه على قيد الحياة أو لا يمكن العثور عليه ، وذلك بموافقة الأم إن وجدت، أو في حالة عدم وجودها بموافقة الشخص الذي قام بتنشئته".

٢٩- وعمليا يميل الهندوس إلى تبني أطفال من طائفتهم فقط.

٣٠- ويستطيع الأجانب تبني الأطفال من نيبال بموجب المدونة القانونية "ملوكي آين". ومع ذلك، توجد الآن إجراءات وزارة الداخلية التي تنظم حالات التبني فيما بين البلدان. وليس التبني فيما بين البلدان متاحا إلا بالنسبة للمتزوجين، الذين لا يمكنهم الاختيار بين تبني ولد أو بنت. وعمليا تم تبني فتيات كثيرات حيث أن تعيين المكان الملائم محليا للبنات يزداد صعوبة. وتعتبر أوروبا مكانا أساسيا. ومن غير المسموح لوكالات التبني الأجنبية أن تعمل أساسا في نيبال، ويتعين أن يتم إنجاز العملية من خلال السلطات الحكومية فقط. ومما يعزز ذلك القيام مؤخرا بانجاز اتفاقية لاهاي بشأن التبني فيما بين البلدان، التي تعزز الضمانات التي تحمي الأطفال في حالات التبني فيما بين البلدان؛ وتندرج نيبال في اطار الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

٣١- وعلى الرغم من تلك الضمانات، كان من الواضح أثناء زيارة المقرر الخاص حدوث بعض التجاوزات عمليا. فأحيانا يعمد الوسطاء، كالمحامين، الى التحايل على القانون وينتقل المال من يد إلى أخرى بغية تسهيل التبني فيما بين البلدان. وفي ذلك خرق لمجموعة القوانين المذكورة من قبل بما في ذلك المدونة القانونية "ملوكي آين"، وقانون مناهضة المتاجرة بالإنسان، وقانون الأطفال.

٣٢- وهناك فرق واضح بين القانون وبين تنفيذ القانون، غير أن هذه التفرقة تزداد صعوبة بسبب كثير من التقاليد الثقافية المحلية.

باء - استغلال عمل الطفل

٣٣- هذه قضية رئيسية من الناحيتين الكمية والنوعية على السواء في نيبال. فعلى الرغم من وجود شتى قوانين حماية الأطفال، تنتشر حالات الإساءة وتتواجد في عديد من المجالات بما في ذلك المجالات التالية:

"الزراعة:	تربية المواشي ، الزراعة، الحصاد، الحرث، صيد الأسماك؛
الصناعات المنزلية:	صناعة الفخار، نسج السجاد والملابس، صناعة الشموع، دهانات ثانكا، مزارع الدواجن؛
المصنوعات:	الطباعة، صناعة القرميد، الخبز، الثياب، الثقاب، لفافات التبغ، الصابون، الأحذية، أدوات البلاستيك؛
الزراعة:	الشاي، قصب السكر، التبغ؛
الخدمات المنزلية:	رعاية الوالدين، الخدَم؛
تقديم الأطعمة:	الفنادق، صالات الشاي، المطاعم، الحانات؛
البيع:	النداء على البضائع في الشوارع، العمل في مضخات البترول، المساعدة في المتاجر؛
العمل اليدوي:	تكسير الصخور، العمل في مجال الميكانيكا، الكنس ، العمل في رصف الطرق والبناء ، النجارة ؛

صناعة السياحة والسفر: العمل في حمل حقائب المسافرين ، العمل في سيرك ، العمل كمرشد سياحي قاطع تذاكر في حافلة، عامل جر عربة لشخص واحـــد (في اليابان)؛

طرق أخرى يحصل الأطفال بواسطتها على المال: جمع النفايات من الشوارع، البغاء، التسول"[١٢].

٣٤- وهناك تقييم حديث يحلل الوضع كالآتي:

"يعمل الطفل الذي يتراوح عمره بين ٦ و٩ سنوات ثلاث ساعات يوميا تقريبا ، ويعمل الطفل الذي يتراوح عمره بين ١٠ و١٤ سنة من خمس الى ست ساعات، وتعمل البنات تقريبا ضعف عدد ساعات عمل الأولاد ... ونسبة ١٦ في المائة من إجمالي العمل الإنساني مخصص للوقود وجمع الأعلاف فقط، دون احتساب حمل الماء. وهذه الأعمال الروتينية تقوم بها النساء والأطفال، بالاضافة إلى أعمال المزارع والرعي ... وعلى الرغم من أن القانون يحدد الحد الأدنى لسن الزواج بـ ١٦ سنة، تدل الدراسات على أن ٢٢ في المائة من الفتيات يتزوجن في سن ١٣ سنة و٥٠ في المائة يتزوجن في سن ١٦ سنة."[١٣].

٣٥ - وأثناء زيارة المقرر الخاص، تم تنظيم رحلات ميدانية إلى شتى مصانع السجاجيد والثقاب حيث تبين بوضوح استغلال الأطفال و"تنكرهم" ليظهروا كبالغين. وعلى الرغم من أن الكثير منهم كانوا من الأحداث، فالأرجح أن الكبار قد طلبوا منهم أن يدّعوا أنهم أكبر من سنهم. وكان الكثير منهم قد تم بيعهم أو أحضرهم أقرباؤهم أو غيرهم من الوسطاء إلى المصانع. وترتبط سلسلة الاستغلال بنظام واسع النطاق للمقاولات من الباطن. وينتمي عدد كبير منهم الى مجتمعات الشعوب الأصلية مما يدل على أن أطفال الشعوب الأصلية، مثل التامانغ، يتم استغلالهم بصورة أكبر من استغلال أطفال الجماعات الأخرى. ويتمثل ذلك في الوضع الخطير للأطفال العاملين في صناعة السجاد:

"يقدر عدد الأطفال الذين يعملون حاليا في صناعة السجاد فـي نيبـال بأكثر من ٠٠٠ ١٥٠ طفل. ويُظهر بحث قام به في عام ١٩٩٢ المركز الخاص بالعمال الأطفال في نيبال أن الأطفال يشكلون أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي القوة العاملة في صناعة السجاد.

"ويندرج هؤلاء الأطفال في المرحلة العمرية ٥ - ١٦ سنة، ويبلغ متوسط العمر ١٣ سنة... وصحيح أن تفضيل الأطفال في مصانع السجاد يُعزى إلى أصابعهم الرشيقة التي تستطيع أن تعقد أصغر العقد على نول مشدود جدا. على أنه من الصحيح أيضا أن أصحاب العمل يفضلون الأطفال لأنهم سذج، وراغبون في العمل، ومن اليسير السيطرة عليهم واستغلالهم ... ومن اليسير على مسؤول الاستخدام أن يحرض الآباء على إرسال أطفالهم للعمل في مصنع السجاد لأن ذلك لا يعني

فقط زيادة دخل الأسرة، وإنما يعني أيضا تقليل عدد الأفواه المحتاجة الى الطعام في الأسرة... ويُظهر بحث المركز الخاص للعمال الأطفال في نيبال أن ما يزيد على ٨٠ في المائة ينتمون الى طائفة التامانغ، التي يعيش أفرادها مبعثرين في أنحاء البلد وهم بطبعهم من عنصر مخلص جدا وساذج وأغلبهم من الأميين ."(١٤).

٣٦ - كما قام المقرر الخاص بزيارات لمجموعات متنوعة من الشعوب الأصلية مثل الشاروس، وهم عمال مستعبدون. ويعرف نظام العمل العبودي المعني باسم "كامايا". ويعمل الكثير، بما في ذلك الأطفال الصغار، لدى أصحاب الأرض، بما فيها مزارع الشاي، للوفاء بالديون (ساوكي). وعلى الرغم من أن قانون العمل الجديد يشمل الآن مزارع الشاي، فإنه لا يغطي نظام كامايا في مجموعه ، وإنفاذ القانون سيىء على المستوى المحلي. ودائما ما يكون العمال تحت رحمة أصحاب الأرض ما لم يتمكنوا من التجمع معا للدفاع عن حقوقهم. وأعرب الكثير ممن تحدث معهم المقرر الخاص عن رغبتهم في صدور قانون يمنع العمل العبودي.

٣٧ - وكان أطفال الشوارع يمثلون مجموعة أخرى من الأطفال الذين استرعوا انتباه المقرر الخاص أثناء زيارته. ويتم استخدام هؤلاء الأطفال في بعض الأحيان كأدوات للجريمة. والحياة في الشوارع محفوفة بالمخاطر لأسباب كثيرة:

"ذلك أن هؤلاء الأطفال ينفقون كل ما يحصلون عليه من مال على الأكل، وارتياد السينما، والمقامرة، وزيارة "واتيس" (حيث يباع النبيذ). ودائما ما يصعب عليهم الادخار بسبب الميل إلى النشل المتفشي فيما بينهم وأيضا بسبب الشرطة التي تلقي القبض عليهم أثناء نومهم على الأرصفة وتسرق ما في جيوبهم."(١٥).

٣٨ - وفي المقابل، يعاني الأطفال من خدَم المنازل وراء الأبواب المغلقة، ويرتبط ذلك أحيانا بنظام العمل العبودي:

"لا يعرف أغلب الأطفال شيئا عن عقود توظيفهم، وخاصة عندما يتم تشغيلهم عن طريق السماسرة. وغالبا ما يمارس السماسرة الغش مع الآباء وكذلك مع الأطفال حيث يحتفظون لأنفسهم بالجزء الأكبر من أجر الطفل... وكثيرا ما تساء معاملة الأطفال الذين يتم تشغيلهم كخدم في المنازل. ويلقون الإهانة ويُضربون ، بل ويُعتدى عليهم جنسيا ."(١٦).

٣٩ - ويتم استغلال الأطفال من البنات بصورة أكبر في حالتين اثنتين؛ فيتم تسليمهن إلى المعابد ليصبحن "إلآهات" على قيد الحياة، ويخضعن للبيع عن طريق الزواج. وترتبط الممارسة الأولى بنظام "كوماري" ؛ ويتم تسليم الفتيات إلى المعابد لهذا الغرض، على أنه يجب أن تكون أجسادهن خالية من العيوب غير ملوثة

بالدماء. وفي حالة فقدهن الدم، كما في حالة الحيض، فينبغي أن يغادرن النظام. وهذه ممارسة تحول دون ذهابهن إلى المدرسة. كما أن هناك اعتقادا بأن الرجل الذي يتزوج من كومارية سابقة يموت في سن مبكرة مما يضيف تمييزا على التمييز الجنسي(١٧).

٤٠ - ويرتبط البيع عن طريق الزواج بنظام المهر الذي يُدفع للعريس . وعلى الرغم من القانون الذي يمنع زواج الفتيات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٦ سنة، فإن الممارسة المحلية تختلف عن القانون:

"إن ممارسة تقديم المهر و"الثمن" الذي تدفعه العروس يشجع زيادة زيجات الأطفال . ذلك أن "الثمن" المرتفع للأزواج البالغين يشجع الآباء على تزويج بناتهم الصغيرات لصبية مراهقين لأنهم "أرخص". وهذا على الرغم من أن قانون الاصلاح الاجتماعي لعام ١٩٦٦ يمنع المهر والثمن الذي تدفعه العروس ما لم يكن ذلك يمثل عادة في المجتمع"(١٨).

٤١ - وتكثر المتاجرة في أطفال نيبال ، عبر الحدود ، في الهند (وأحيانا) في الأطفال الهنود في نيبال، وذلك لعدة أسباب. فالكثير يتم بيعهم من أجل صناعة السجاد. وآخرون تتم المتاجرة بهم من أجل البغاء؛ وسوف ترد معالجة ذلك أدناه.

٤٢ - بينما توجد عدة قوانين يمكن استخدامها لحماية الأطفال من استغلال عمل الطفل، فإنها لا تُنفذ تنفيذا فعالا. وأكثر القوانين تعلقا بهذا الموضوع بصورة مباشرة هما قانون العمل وقانون الأطفال. فيترك القانون الأول في حالات كثيرة للغاية مسألة القيام بتفتيش مفاجئ على المصانع غير القانونية لمطلق تقدير مفتشي العمل . ودورهم سلبي وليس ايجابيا؛ فهم غير مجبرين على التفتيش على المصانع تفتيشا دوريا، وإنما ينتظرون التقدم بالشكاوى. وبالنظر إلى إتساع نطاق المشكلة، فلا يكفي الاعتماد عليهم. وينبغي تعبئة المجتمع ككل، بما في ذلك الشرطة، للمساعدة في تنفيذ القانون. ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، فإن دور الشرطة غير واضح بشأن ما إذا كان ينبغي لها المساعدة في عملية تنفيذ القانون بشأن هذه المسألة.

٤٣ - كما أن القانون يتسم بالقصور من حيث أنه يغطي القطاع الرسمي وليس القطاع غير الرسمي. وتبدو الخدمة المنزلية حالة وثيقة الصلة بالموضوع وثغرة تشريعية. ومع ذلك، وحتى في حالة وجود إطار تشريعي وموظفين أكفاء في مجال تنفيذ القانون، فإن التحدي طويل الأجل يتمثل في كيفية التغلب على التقاليد والممارسات التي رسخت طوال فترة طويلة من الزمن والضارة بحقوق الأطفال، وخاصة حقوق الأطفال البنات. ومن الضروري لاستكمال الاطار التشريعي وجود نهج متكامل قائم على أساس تعبئة المجتمع، والتنشئة الاجتماعية، والتعليم، بغية تغيير القيم وتعزيز الاستجابة للمعايير الدولية .

جيم - بيع الأعضاء

٤٤ - ليس هناك قانون محدد ينظم زرع الأعضاء في نيبال. ومع ذلك، فمن الواضح أن بيع أعضاء الأطفال يتعارض مع روح شتى القوانين القائمة. وتشمل هذه القوانين مدونة "ملوكي آين" ، والقانون المتصل بالمتاجرة في الانسان، وقانون الأطفال.

٤٥ - وأثناء زيارة المقرر الخاص أعربت عدة مصادر، بما في ذلك الشرطة، عن مشاعر القلق ازاء هذه المسألة. فقد أشارت إلى وجود متاجرة بالأطفال لإرسالهم إلى الهند لأغراض بيع الأعضاء. وقامت مصادر من الشرطة على مستوى عال بإخطار المقرر الخاص بحالة في عام ١٩٩٣ تتعلق بطفل ومراهق تم اختطافهما من نيبال وأُرسلا إلى الهند. وأبلغ أن المختطِف من بيهار. وكانت الحالة تتعلق بالمتاجرة بهما بقصد انتزاع كليتيهما . وقد تم إنقاذ الصغيرين نتيجة للتعاون بين سلطات الحدود وتم ارجاعهما إلى نيبال.

٤٦ - وتدل هذه الحالة على التهديد الفعلي والمحتمل للأطفال، مما يعد خرقا لكل من القانون المحلي والدولي. ومن الأمور الأساسية وجود تعاون عبر الحدود بين السلطات المختصة للقبض على المجرمين في هذا المجال . ومن متطلبات المستقبل التعرف على سوق العملاء والتصدي ليس فقط لعامل العرض وإنما أيضا لعامل الطلب.

دال - أشكال البيع الأخرى

٤٧ - لم يجد المقرر الخاص أن مسألة الجنود الأطفال تمثل مشكلة هامة في نيبال. ومع ذلك، فإن الحالات العديدة لاختفاء واختطاف الأطفال تثير الكثير من القلق . وهي تتصل بكل من استغلال عمل الأطفال وبيعهم لأغراض جنسية، وهو ما ترد مناقشته أدناه. وبرغم وضوح انتهاكها لنطاق القوانين المذكورة أعلاه، فإن الممارسات منتشرة: فتوجد أنواع كثيرة من المتاجرة بأطفال نيبال، وخاصة أطفال المجتمعات الأصلية في نيبال، لاستغلالهم في المناطق المحلية وفي المناطق المجاورة من الهند على السواء.

ثانيا - بغاء الأطفال

٤٨ - يتخذ وقوع الأطفال ضحايا لكارثة البغاء أشكالا متعددة . وتتراوح هذه الأشكال ما بين الممارسات التقليدية التي يتم فيها استغلال الأطفال استغلالا جنسيا وبين الأشكال الأحدث عهدا للاستغلال الجنسي.

٤٩ - وتشمل الأمثلة على مثل هذه الممارسات التقليدية كلا من نظام "ديوكي" والممارسات الخاصة بمجتمع "بادي" معا . ففي نظام ديوكي، تتم هبة الفتيات إلى المعابد لتصبحن إلاهات أو "زوجات للاله"؛ ثم تستطن فريسة للممارسات الجنسية والبغاء في نهاية الأمر. ولاحظ أحد المعلقين أن القناع الثقافي للبغاء يؤثر على أجيال من النساء وبناتهن على النحو الآتي:

"تختفي وراء قناع التدين المتكلف لتقاليد ديوكي آليات أخرى تضيف بعدا مختلفا تماما لهوية ديوكي. وتتم هبة فتيات ديوكي إما عن طريق آبائهن أو عن طريق بيعهن لآخرين من الراغبين في تقديم هدية للآلهة... وعندما توهب الفتيات للآلهة، يتم أحيانا منح مبلغ إجمالي أو قطعة من الأرض لإعاشة فتيات الديوكي. ومع ذلك، فإن الفتيات اللاتي يصبحن ديوكي في سن صغيرة جدا لا يدركن مصدر هذا الدخل الذي يمنح لهن، وعلى أية حال، لا يكفي هذا المصدر من مصادر الدخل لاعاشتهن . وإلى جانب الضرورة الاقتصادية، فإن الاعتقاد الشائع بأنه لا ينبغي لأحد أن يتزوج فتاة من فتيات الديوكي يمنع نساء الديوكي من الاعتماد على الزواج كملاذ... وتكمن سخرية هذه المؤسسة في العملية الثنائية التي عن طريقها تكتسب فتاة الديوكي مركزا طقسيا مبجّلا باعتبارها منتسبة للآلهة من ناحية، بينما تُجبر على بيع جسدها من أجل البقاء من الناحية الأخرى. وأما أطفال فتيات الديوكي فعادة ما تقوم أمهاتهن برعايتهن. ولا يستطعن الحصول على حق المواطَنة بسبب غيبة الأب الشرعي ... وتتسبب البيئة التي تنشأ فيها بنات نساء الديوكي وكذلك الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في غرس ميل لديهن للانخراط في مهنة أمهاتهن"(١٩).

وعلى الرغم من أن هذه الممارسة قد أصبحت غير قانونية الآن بموجب قانون الأطفال الا أنها ما زالت مستمرة في البلد.

٥٠ - ولجأ مجتمع بادي إلى البغاء حديثا رغم أن أفراده كانوا في الماضي يعملون في مجال الترفيه . ويمكن وصف الوضع على النحو الآتي:

"من المزعج فعلا التحقق من أن بادي كشعب قد أصبح منخرطا في الدعارة كما لو كانت هي مهنة هذه الفئة . ولقد شُوِّهت مهنة أفراد مجتمع بادي كعاملين في مجال الترفيه على نحو يلائم اضفاء المشروعية على الدعارة كممارسة ثقافية لأفراد مجتمع بادي. وباستخدام قناع الثقافة، فإن هذا التفسير لا يقتصر على تبرير الدعارة وإنما يتيح الفرصة للآخرين للانتفاع بها. وقد تم الكشف عن اشتراك الشرطة والادارة في تجارة الجسد من خلال قصص لا عداد لها نشرتها وسائط الإعلام"(٢٠).

٥١ - وقد أجرى المقرر الخاص مناقشات مع أفراد مجتمع بادي وقام بزيارة شتى المواقع التي تتوفر فيها المرافق التعليمية الرامية الى خلق حياة ومصدر دخل جديدين. وبرغم أن بغاء الطفل في هذا المجتمع (شأنه في ذلك شأن أي مكان آخر) غير مشروع بموجب قانون المتاجرة بالإنسان أو قانون الأطفال، فان الأمر يستدعي ما هو أكثر من القيود التشريعية بغية توفير خيارات أخرى لكسب العيش .

٥٢ - ومن ناحية أخرى، توجد ممارسات أحدث عهدا لبغاء الأطفال . ويؤكد ذلك العدد الغفير من النساء والأطفال الذين خدعوا وتم بيعهم للبغاء في كل من نيبال والمناطق المجاورة لها من الهند . وأثناء زيارة المقرر الخاص لمناطق التلال، قابل بنتين صغيرتين من مجتمع التامانغ قامت زوجة أخيهما ببيعهما للبغاء وكانتا على وشك أن يتم تهريبهما إلى الهند عندما أنقذتهما سلطات نيبال. ودائما ما تلجأ الشبكة الاجرامية التي تنتفع من وراء المتاجرة بالأطفال الى استخدام الأشخاص القريبين من الأطفال للإيقاع بهم في هذا الشكل الحديث من أشكال العبودية الجنسية.

٥٣ - ويصل الكثير من الأطفال إلى كاتماندو ثم يؤخذون عبر الحدود المفتوحة إلى الهند ثم إلى بومباي حيث توجد سوق كبيرة لنساء وفتيات نيبال، وخاصة من أفراد مجتمع تامانغ. واستنادا إلى أحد التقييمات "يتم سنويا إرسال عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٥ و٠٠٠ ٧ فتاة من أسر فقيرة وضئيلة الحظ من التعليم إلى الهند، وغالبا ما يحدث ذلك عن طريق أسرهن، أو على الأقل بالتواطؤ معها"[٢١].

٥٤ - وتتفاوت تقديرات إجمالي عدد نساء وفتيات نيبال المنخرطات في البغاء ما بين عشرات الآلاف إلى مئات الآلاف، مما يشير إلى ضرورة رصد الحالة بصورة أوثق للحصول على احصاءات يعتمد عليها.

٥٥ - وهناك مسألة أخرى أثيرت أثناء زيارة المقرر الخاص وهي زيادة عدد الصبيان الذين يقعون في حبائل البغاء في كاتماندو. ومن المعروف أن بعض الأجانب من محبي الأطفال يسعون إلى استغلال الأطفال المحليين. ويشكل وصول اللاجئين من بوتان مشكلة إضافية، إذ تتم المتاجرة بأطفال معسكرات اللاجئين أحيانا من أجل عمل الأطفال واستغلالهم في البغاء .

٥٦ - وفي هذا السياق أيضا، يحظر القانون تماما بيع الأطفال والمتاجرة بهم ويعتبر كلاهما خرقا لكل من قانون المتاجرة بالإنسان وقانون الأطفال. ومن الواضح أن إنفاذ القانون ضعيف، وهناك شبكة إجرامية واسعة تستغل النساء والأطفال. كما أن مسألة معايير العمر تنطوي على مشكلة. إذ بينما تسعى اتفاقية حقوق الطفل إلى حماية من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، تحمي القوانين المحلية من تقل أعمارهم عن ١٦ سنة. وإذا ما تم الرجوع الى القانون المحلي المتعلق بالاغتصاب، لوجدنا أن معيار السن اللازم للاعتداد بالرضى يقل عن ذلك . فلا يُعتد بالرضى عندما يتعلق الإغتصاب بفتيات تقل أعمارهن عن ١٤ سنة .

ويرى المقرر الخاص استخدام أعلى سن ممكن ، ويفضل أن يكون ١٨ سنة، لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي.

٥٧ - وتتضاعف محنة الأطفال المحزنة في هذا المجال بسبب انتشار فيروس العوز المناعي البشري (HIV) ومرض أعراض فقد المناعة المكتسب (إيدز) (AIDS). ومن يعودون منهم إلى مجتمعاتهم في الوطن فانهم غالبا ما يجلبون المرض معهم، ومن المتوقع أن يكون هناك ارتفاع غير عادي في مرضي (HIV/AIDS) في نيبال في المستقبل. ومن المرجح أن تتفاقم الحالة بسبب الأمية، والخجل المتصل بالتعليم الجنسي، ومحدودية توافر وسائل الوقاية مثل الكيس الواقي .

ثالثا - المواد الاباحية عن الأطفال

٥٨ - أثناء زيارة المقرر الخاص أشارت عدة مصادر إلى أن المواد الاباحية عن الأطفال موجودة بوفرة في مناطق معينة . وأحيانا يتم استيراد المواد الاباحية ، مثل أشرطة الفيديو ، الى البلد عن طريق الهند. وبالعكس من المعروف أن بعض الهنود من محبي التفاحش مع الأطفال يأخذون الأطفال الى الهند من نيبال لأغراض اباحية داعرة . كما أن وصول الأجانب من أماكن أخرى من العالم مثل أوروبا وأمريكا يشير الى زيادة محتملة في استخدام الأطفال المحليين عن طريق الأجانب من محبي التفاحش مع الأطفال لأغراض داعرة .

٥٩ - وتتعارض هذه الممارسة بطبيعة الحال مع القانون وخاصة قانون الأطفال . وهي مرتبطة بصورة وثيقة بمشكلة بغاء الأطفال الواسعة النطاق . ومع ذلك ، وبينما يمنع قانون الأطفال نشر وعرض وتوزيع المواد الاباحية عن الأطفال ، فانه أقل وضوحا فيما يتعلق بمسألة حيازة المواد الاباحية عن الأطفال .

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ - ان الانطباع العام المتولد من زيارة نيبال هو أنه بينما صدر عدد من القوانين الجديدة بغية توفير المزيد من الحماية للأطفال ، فان تنفيذ تلك القوانين غير مُرْض . ويرجع السبب في ذلك الى آثار الماضي، بما في ذلك النظام الأبوي ، وشتى الممارسات الثقافية السلبية ، والعبودية . ويضاعف من المشكلة وجود شبكة اجرامية واسعة ضالعة في بيع الأطفال والمتاجرة بهم وارسالهم الى الهند المجاورة . ويشكل وصول السائحين من مناطق أخرى من العالم تهديدا آخر حيث يؤدي الى الاستغلال الجنسي للأطفال المحليين . كما تشكل نوعية موظفي انفاذ القانون تحديا مستمرا ، ويقترن ذلك بالحاجة الى تعزيز ارساء نظام اجتماعي أشمل لحماية الأطفال . والتوصيات التالية موجهة الى كل من القطاعين الحكومي وغير الحكومي في نيبال.

توصيات عامة

١ - ينبغي التركيز بصورة أكبر على مسألة الوقاية من خلال الاستراتيجيات الفعالة المناهضة للفقر ، وتحسين تدفق المعلومات ، وتوسيع قاعدة التعليم مع ساعات مدرسية مرنة ، ورفع مستوى الوعي المجتمعي وتعبئة الرأي العام ، واشباع الحاجات الأساسية ، وتوفير فرص العمل وأشكال التوظف البديلة. ومن المسائل الرئيسية الأخرى الجديرة بالاهتمام مسألة اللامركزية ، والانصاف والعدالة الاجتماعية ، بما في ذلك اعادة توزيع الأرض وتحرير المستعبدين الآن . ومن الضروري منح اعانات الأسرة والطفل للحيلولة دون تدهور وانحلال الأسر .

٢ - وتتطلب حماية الأطفال من الاستغلال تحقيق فعالية القوانين والسياسات وتنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي . ولدى نيبال بالفعل قوانين شتى يمكن استخدامها لحماية الأطفال: ولكنها تحتاج الى أن يتم تنفيذها بمزيد من الفعالية . وحيثما توجد ثغرات ، مثل عدم وجود قانون يحظر عبودية الدين، يكون من المطلوب اصدار قوانين جديدة لهذا الغرض . وينبغي تحديد حد السن اللازم لحماية الأطفال وفقا لاتفاقية حقوق الطفل . ويعتبر ايجاد نظام فعال لتسجيل المواليد أمرا أساسيا من أجل توفير حماية أفضل وتيسير الانتفاع بأحكام القانون . كما أن هناك حاجة الى أن يتصدى القانون وغيره من الاستراتيجيات للتمييز بين الجنسين والتمييز ضد الشعوب الأصلية .

٣ - ومن الضروري النهوض بنوعية موظفي انفاذ القانون . وهذا يعني المزيد من تدريب هؤلاء الموظفين في مجال حقوق الأطفال ، وايجاد حوافز لجودة الأداء . ومن الضروري التعرف على القطاعات الفاسدة في هذه الهيئات ومعاقبتها .

٤ - وينبغي أن تكون الاجراءات التي تتخذ للتصدي للوسطاء في بيع الأطفال والمتاجرة بهم أكثر فعالية. وحيثما يكون الوسطاء هم الآباء أو الأقرباء القريبين ، ينبغي اسداء النصح واعادة التأهيل الاجتماعي ، وكذلك فرض العقوبات . ومن الضروري التأكيد على مسؤولية العملاء ، بما في ذلك الذين يقومون بحيازة المواد الاباحية عن الأطفال .

٥ - ومن المطلوب تحسين الروابط بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، والشرطة النيبالية، والشرطة الهندية ، بتعزيز من رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، وذلك للتعرف على الشبكات عبر الوطنية التي تستغل الأطفال . ويتعين أن يكون لدى الشرطة الوطنية سياسة خاصة ووحدات خاصة للتصدي لموضوع استغلال الأطفال . وينبغي تعزيز المبادلات بين موظفي الحدود . ويجب عدم الاقتصار على رجال الشرطة، بل يجب أيضا أن يشترك في هذه الجهود قادة المجتمع ووسائط الاعلام التي تستطيع أن تكون بمثابة الحارس الأمين ضد استغلال الأطفال . كما يمكن توسيع دائرة التعاون بحيث تشمل ترتيبات تسليم المتهمين والترتيبات التي لا تتسم بطابع رسمي واضح، مثل تبادل البيانات والمعلومات .

٦ - ينبغي النهوض بجماعات المجتمع ، بما في ذلك الزعماء الدينيين ، ومجتمعات القرية ، وجماعات الشباب والأطفال ، الخ ، كجزء من برنامج رقابة المجتمع لرصد استغلال الأطفال .

٧ - ويجب تعزيز الاجراءات العلاجية الرامية لمساعدة الأطفال الذين يُستغلون . وقد يتضمن ذلك سبل الانتصاف القضائية ، مثل محاكمة المسيئين ، المصحوبة بتقديم المعونة والمساعدة القانونيتين وسبل الانتصاف الاجتماعية - الطبية مثل اقامة الملاجئ وتقديم المشورة ، وغيرها من تسهيلات المساعدة. وفي حالة المتاجرة عبر الحدود ، يتطلب الأمر توفير الضمانات الملائمة لكفالة عودة الأطفال سالمين .

٨ - ويتعين تقديم التسهيلات على أساس طويل الأجل لمن يعانون من مشاكل صحية بما في ذلك مرضى فيروس العوز المناعي البشري والايدز . وقد يشتمل ذلك على انشاء مرافق طبية ومرافق اجتماعية لمساعدة الأطفال وأسرهم ، وكذلك اتخاذ تدابير لحمايتهم من التمييز .

بيع الأطفال

٩ - يتعين اعتماد تدابير وطنية لتنفيذ اتفاقية لاهاي لحماية الأطفال والتعاون فيما يتعلق بالتبني فيما بين البلدان . ويجب أن يكون الرصد الفعال في مكانه الصحيح لمنع الاتجار والمتاجرة .

١٠ - ينبغي لقوانين عمل الطفل القائمة أن تكون أكثر تحديدا فيما يتصل بظروف العمل كما ينبغي النص فيها على وجود اجراءات مشتركة بين مفتشي العمل وغيرهم من موظفي انفاذ القانون مثل الشرطة . كما أن الأطفال في القطاع غير الرسمي ، مثل الأعمال المنزلية ، في حاجة الى الحماية ، كما يحتاج الأمر الى ازالة آثار نظام عبودية الدين . ويجب دراسة مسألة التعاقد من الباطن دراسة أدق لتعبئة الجهود اللازمة لمناهضة الانتهاكات . وبامكان قطاع الأعمال ، بما في ذلك أصحاب العمل والنقابات العمالية، تعزيز حماية الطفل عن طريق اعتماد مدونة سلوك خاصة بذلك القطاع لحماية الأطفال . كما يتعين التوسع في انشاء مراكز رعاية الطفل . ومن ناحية أخرى ، فانه من المرغوب فيه الانضمام الى الصكوك الدولية ذات الصلة بعمل الطفل .

١١ - ومن المطلوب توخي المزيد من الحذر والتعاون عبر الحدود للتصدي لبيع الأطفال من أجل زرع الأعضاء . ويجب تشجيع القطاع الطبي على اعتماد مدونة للأخلاق الطبية بما يتسق والمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن زرع الأعضاء البشرية . وقد يكون من المطلوب اصدار قانون جديد بشأن هذه المسألة.

١٢ - ومن المطلوب القيام بالمزيد من المبادرات ، بما في ذلك التعاون عبر الحدود ، للعثور على الأطفال المفقودين . ويوصى بانشاء سجل مركزي للأطفال المفقودين .

بغاء الأطفال والمواد الاباحية عن الأطفال

١٣ - من المطلوب وجود نهج متكامل لمعالجة مسألة بغاء الأطفال . وينبغي أن يراعى في هذا النهج ، برنامج العمل الخاص بمنع بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الاباحية عن الأطفال الذي اعتمدته لجنة حقوق الانسان . ومن المطلوب مساعدة كل من الأسر والأطفال بغية انتشالهم من وهدة الفقر التي تدفع بالأطفال الى البغاء أو التي تدفع بالآباء الى بيع أطفالهم . ومن الأمور الأساسية لتغيير الممارسات الثقافية السلبية، رصد سلوك الآباء والاضطلاع بمهام اشرافية عن طريق موظفي الخدمات الاجتماعية ، وايجاد تسهيلات في العثور على عمل ، وتقديم اعانات للأسر ، وتيسير الحصول على التعليم ، وتعبئة الرأي العام في المجتمع .

١٤ - وينبغي تحسين الجهود المبذولة لتعقب الأطفال الذين تمت المتاجرة بهم عبر الحدود الى البلدان الأخرى . ويجب أن يقترن هذا بالتعاون الثنائي وغيره من أشكال التعاون بين موظفي انفاذ القانون وقيادات المجتمع . ومن المطلوب أيضا تقديم المساعدات لضمان عودة الأطفال سالمين وكفالة اعادة تأهيل الأسر على أسس اجتماعية .

١٥ - ويتعين التأكيد على مسؤولية العملاء، وحائزي المواد الاباحية عن الأطفال ، والسائحين من أجل الجنس، ويجب تسليط الأضواء على هذه المسألة بحملة فعالة وطنية ومحلية للتصدي لاستغلال الطفل.

١٦ - ويجب تدريس مسألة استغلال الطفل كجزء من المنهج الدراسي التعليمي . كما يتعين التطرق الى التثقيف الجنسي وتعليم السلوك المأمون للحيلولة دون أن يظل الأطفال على جهالتهم مما يعرضهم للاستغلال. وينبغي أن تتسم الطريقة المستخدمة بالحساسية بحيث لا تصدم قيم الثقافة المركزية في نقل هذه المعلومات .

١٧ - ومن الضروري جمع المزيد من البيانات الواقعية المتصلة بالأطفال الذين يواجهون صعوبات. ومن شأن هذه البيانات أن تسهل وجود استجابة كافية من البرامج الوطنية والمحلية .

الحواشي

(١) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (Kathmandu, Jeewan Press, 1991), P.2 . وللقراءة العامة حول القانون فيما يتعلق بالأطفال في نيبال ، انظر: G. Siwakoti, "Nepal: does the law really protect the child?", International Children's Rights Monitor, vol. 10(1993), Nos 1-2, p. 12 .

(٢) UNDP, Development Cooperation: Nepal 1991, see note 1 .

الحواشي (تابع)

(٣) UNDP,Human Development Report 1993 (Oxford,Oxford University Press, 1993), p. 137 .

(٤) Ibid., p. 29 .

(٥) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، المرجع السابق ، الحاشية ١ .

(٦) National Planning Commission, An Outline of Poverty Alleviation Policies and Programmes (Kathamandu, National Planning Commission, 1993), p. 1 .

(٧) National Planning Commission, Children and Women of Nepal: A Situation Analysis 1992 (Kathamandu, National Planning Commission and UNICEF, 1992), p.42 .

(٨) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، المرجع السابق ، الحاشية ٣ ، ص ٢٢ .

(٩) O.Sattaur, Child Labour in Nebal (London, Anti-slavery Society and CWIN, 1993), p.57 .

(١٠) رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، قرار كولومبو بشأن الأطفال ، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(١١) National Planning Commission, Op.cit., note 6 .

(١٢) O. Sattaur, Op.cit., note 9, p. 11 .

(١٣) National Planning Commission, Op.cit., note 7, p.xi .

(١٤) G. Pradhan, "Child workers in the carpet factories of Nepal", Voice of Child Workers (December 1993), pp. 24, 26 .

(١٥) "Street kids in Kathmandu", Voice of Child Workers (December 1989) , pp. 12, 14 .

(١٦) O. Sattaur, Op.cit., note 9, p. 54 .

(١٧) "Kumari: Living Goddess of Nepal", Voice of Child Workers (March 1991), p. 28 .

(١٨) National Planning Commission, Op.cit., note 7, p.56 .

(١٩) "Deuki and Badi: Cultural disguise for prostitution", Voice of Child Workers (December 1992), p. 60 .

(٢٠) Ibid., p. 61 .

(٢١) O. Sattaur, Op.cit., note 7, p. 109 .

- - - - -